طلبتنا والنزاهة في كتابة الأبحاث والتقارير

أ.د. بدر محمد ملك

رئيس لجنة الترقيات في كلية التربية الأساسية – الكويت

نشر المقال في مجلة آفاق (تربوية نفسية) ربيع الأول 1437هـ - يناير (2016م). عدد 49. الجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية– كلية التربية: جامعة الملك سعود.

النزاهة الأكاديمية (*Academic integrity*) قيمة كبرى في حياة الأفراد والأمم، ومن مؤشرات جودة المخرجات التعليمية وفقا للمعايير الدولية في مؤسسات التعليم العام والعالي. من الضرورة بمكان منع جميع الطرق التي تؤدي إلى التحايل والغش في تقديم أوراق مزورة من مثل عمل الأبحاث العلمية والواجبات الدراسية وهذا الفعل الخاطئ يقع فيه فئات من الطلبة بل وحتى أعضاء الهيئة التدريسية. كان هذا العمل المنحرف يحدث بصورة فريدة في السابق أما اليوم فهناك جهات تنتفع من نشر أدوات الغش وتزدهر أسواقها رغم أنها تضر المجتمع وقيمه ومعظم مؤسسات الدولة في غفلة عن التصدي الصارم لهذه الظاهرة. ومن هنا تزداد الحاجة لورش عمل في بداية كل فصل دراسي بغرض التوعية بقوانين المؤسسة وتوجيه المتعلمين اتجاه مسالك تحري النزاهة الأكاديمية وممارسة البحث العلمي وفق الضوابط الموضوعية. الدارسون في بداياتهم على وجه الخصوص يحتاجون لتوجيهات رشيدة تبعدهم عن جميع صور الغش والتزوير والسرقة والتدليس كما تبعدهم عن المكاتب التجارية التي تروج السرقات العلمية ...وللأسف جذبت المعلمين فضلا عن الطلبة.

ومن صور الاستخدام السلبي لقنوات التواصل الاجتماعي نشوء وانتشار مكاتب تجارية لإعداد البحوث والتقارير تحت مسمى "خدمة الطالب". وتقوم هذه المكاتب بعمل واجبات الطلبة وتلخيص الكتب والمقالات ولديها خدمة توصيل لجميع المناطق ... ووصل الأمر لعمل رسائل ماجستير ودكتوراه وبحوث للترقية... ولهذا فمن مستلزمات حماية مؤسساتنا التعليمية وضع آليات لمتابعة ضمان اتباع قواعد حقوق النشر المعروفة عالميا بحيث تكون عملية تصوير المذكرات والكتب في مؤسساتنا وفق قوانين وأنظمة تكفل حق المؤلف والناشر وتراعي تطبيق القوانين السارية محليا وعالميا. إن لم تخضع جميع الأنشطة التعليمية لمفهوم الأمانة ممارسة وتطبيقا فإن الغش سيتمدد ليدخل كل بيت!

الغش من المخالفات الجسيمة في حق أنفسنا أولا ومؤسساتنا ثانيا. إن السكوت عن الانحرافات من أسباب تنامي ظاهرة المكاتب التجارية التي تفسد طلبتنا وتشوه مستقبلنا. لا بد من اصدار تشريعات صارمة تجرم تلك المكاتب الخطيرة التي جعلت من البحوث كارثة تقوض قيم الصدق والأمانة. المعلم قدوة حسنة فعليه ترغيب الطلبة في الاحسان في أداء مهامهم فالأبحاث والتقارير ذات أهمية كبرى في تكوين شخصياتهم. إن تدوين اسم المرجع الذي يقتبس منه الطالب خلق كريم يجب أن نرسخه في أطفالنا منذ بداياتهم التعليمية ونتابع تدريب الطلبة على ذلك في كل مراحل التعليم وفي جميع التخصصات. هذا الاتجاه سيؤدي إلى شيوع ثقافة الأمانة التي ستجعل مؤسساتنا التعليمية منتجة للعلوم والفنون والآداب والسلوكيات الكريمة التي تقر بها الأعين.

يصف المفكر الفرنسي – الجزائري الراحل: محمد أركون حالة المؤسسات التعليمية في وطننا العربي بأنها مصابة بداء "الجهل المؤسس" بمعنى أنها عاجزة عن انتاج الفكر ومعزولة عن الحركة العلمية عالميا. ووفق رؤية أركون فإن الجهل المؤسس جعل بُنية المؤسسة الجامعية غير صالحة للبحث العلمي وتوسيع دائرة التساؤل والتحري والاستكشاف والابداع. إن المخرجات التعليمية الملوثة بشراء الأبحاث أسوأ بكثير من نظام التلقين وتخريج الحفظة ممن تنقصهم المهارات الفكرية الرفيعة. إن تهوين الغش لا سيما في مجال الدراسة والتعليم من أعظم المخاطر، فإذا اعتاد الجيل سرقة التقارير زادت مخاطر المستقبل وأصبحت التربية تربية مزيفة منزوعة البركة.

وعلى المستوى الميداني، يجب تحليل النسق الثقافي في مدارسنا وكلياتنا لمعرفة سلامة التعلم المكتسب. ومن هنا لا بد من تحليل مشكلات الواقع ومواجهة تحدياتنا بصراحة عبر فحص دقيق لمشكلات الطلبة النفسية والاجتماعية

المتعلقة بعدم تطبيق قيم النزاهة الأكاديمية. إن ذلك الفحص سيقدم لنا صورة أدق وأعمق لفهم مشاكلنا مما يسهل عملية وضع سبل الوقاية والعلاج، والخروج بتوصيات إصلاحية ذات جدوى.

من وظائف مؤسسات العلم اليوم تنفير الناشئة من جميع صور الغش وحض المتعلم على الابداع والابتكار وحل المشكلات في اطار مكارم الأخلاق. وهذا يقودنا إلى سؤال مهم وهو: ما الآليات التي وضعتها كل مؤسسة تعليمية (كل مدرسة كل كلية) لحماية طلبتها من السقوط في مستنقع الغش والتحايل على القوانين؟ سؤال مهم يجب أن نطرحه بوضوح وصراحة وصرامة ونبني عليه خططنا المدرسية والجامعية. لا ريب أن الأمانة الضابط الأساسي لجميع برامجنا التعليمية وتدريب المتعلم على ممارسة الأمانة في كتابة الأبحاث يجعل المتعلم عنصرا منتجا للمعرفة، قادرا على تعمير الأرض، والمشاركة الإنسانية الفاعلة.